السيطرة الفرنسية على منطقة وادي مزاب فيما بين 1853– 1882

La domination française sur la région du M'zab entre 1853- 1882

The French domination of the M'zab région betwen 1853- 1882

بالحاج ناصر [1] *

تاريخ الإرسال:2019/09/24 تاريخ القبول: 2019/12/28 تاريخ النشر: 2020/07/01

ملخص: يتطرق المقال إلى إشكالية طالما أثارت الجدل، وهي كيفية خضوع منطقة وادي مزاب لسلطة الاحتلال الفرنسي، والتي كانت مختلفة بعض الشيء عن طريقة خضوع مناطق أخرى، وذلك نتيجة اختلاف وضعية المنطقة الجغرافية والاقتصادية في جزائر ما بعد الحكم العثماني. استخدمنا في هذا المقال المنهج التاريخي بالاعتماد على استقراء مصادر متنوعة ومهمة خاصة تقارير الأرشيف الوطني الفرنسي، وكتابات المعاصرين، وبعض الكتابات المحلية يعود بعضها إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي وعلى رأسها كتاب مفدي زكرياء حول تاريخ وادي مزاب. وبذلك فإن المقال يحمل في ثناياه حيثيات طريفة عن قضايا مختلفة، منها حقيقة علاقة مزاب بشريف ورقلة محمد بن عبد الله.

الكلمات المفتاحية : الاحتلال الفرنسي؛ معاهدة 29 أفريل 1853؛ وادي مزاب ؛ شريف ورقلة محمد بن عبد الله .

Abstract : This article examine a question that has caused controversy, concerning the extension of the French colonization on the Mzab region, between 1853 and 1882 which was somehow different from the occupation of other regions in the country due to its different geographical and economic characteristics in the post-Ottoman Algeria. In this article, we used the historical method by exploring various important sources, namely the reports of the French National Archives, the writings of contemporaries, and some local writings such as the book of Moufdi Zakaria on the history of the Mzab. The article reveals interesting facts on various issues, including the Mzab's relationship with Sharif of Ouargla Muhammad Ben Abdullah.

Keywords : French colonization; Oued M'zab; 29 April 1853 convention; Cherif of Ouargla Mohamed Ben Abdallah.

Résumé : Le présent article traite une question qui a suscité la controverse autour de l'extension de la colonisation française sur la région du Mzab entre 1853 et 1882 qui était quelque peu différente de l'occupation d'autres régions du pays vu ses caractéristiques géographiques et économiques dans l'Algérie post-ottomane. Cette étude est basée principalement sur les rapports des archives de l'administration française de l'époque, les écrits de contemporains ainsi que quelques écrits locaux comme le livre de Moufdi Zakaria sur l'histoire du M'zab. L'article révèle des faits intéressants sur diverses questions notamment la relation du M'zab avec le Shérif de Ouargla Mohamed Ben Abdallah.

Mots clés : Colonisation française; Oued Mzab; Convention du 29 Avril 1853; Cherif d'Ouargla Mohamed Ben Abdallah.

*المؤلف المراسل

1 Baelhadj Nacer, Departement of History and Archeology, Faculty of humanities and social sciences, University of Batna1, LAHCS : Algéria, email: baelhadj.nacer@univ-batna.dz.

مقدمة

لا تزال المواضيع المتعلقة بتوسع الاحتلال الفرنسي في الجزائر، بحاجة إلى الدراسة التاريخيّة الموضوعيّة التي تشترط أساسا وضع الحدث في سياقه التاريخي الذي وقع فيه، وتَنَاوُل كلّ الحيثيّات المتوفّرة عنه والمتعلّقة به، بعيدا عن الميول الذاتيّة التي تطغى على كتابات بعض الباحثين في التاريخ، فضلاً عمّن هم غير مختصّين أصلاً ! وعلى سبيل المثال، فقد ظهرت مؤخّرا بعض الكتابات حول موضوع احتلال فرنسا لمنطقة وادي مزاب، وأثارت بعض الجدل خصوصا حول معاهدة 1853 التي عقدتها إدارة الاحتلال مع بني مزاب بعد احتلالها للأغواط، وفي الواقع فإنّ هذه المعاهدة قد سبق نشرها ودراستها منذ عقود! لاسيّما من طرف الباحثين المهتمين بتاريخ وادي مزاب من أبناء المنطقة، حيث بيّن بعضهم الكثير من حيثيّاتها وفي مقدمة هؤلاء نذكر حمو عيسى النوري (النوري) لكن يبدو أنّ الموضوع لا يزال بحاجة إلى توضيح أكثر، لاسيّما بعد توفّر وثائق مصدريّة، وكتابات قريبة من الحدث التاريخي نسبيّا، يمكن من خلالها تبيين حيثيّات كثيرة ومثيرة، إلى غاية نوفمبر 1882 تاريخ فرض السيطرة العسكرية المباشرة على وادي مزاب.

إذاً، فإنّ هذه الدراسة تهدف إلى تبيِين جوانب وحيثيّات جديدة حول الموضوع قيد الدراسة، وحول قضايا أخرى ذات صِلة، لاسيّما علاقة مزاب بالشريف محمد بن عبد الله، وناصر بن شهرة، وذلك بالاعتماد على التقارير والمراسلات الرسميّة المتبادلة بين الحكومة العامة بالجزائر والقيادات العسكريّة في مختلف المقاطعات (الوسط والشرق والغرب)، وهذا بخصوص الحملات العسكريّة التوسعيّة اتجاه المناطق الصحراويّة.

1– 1 أهمّ دوافع الإدارة الفرنسية لاحتلال الصحراء الجزائرية عموما، ومنطقة وادي مزاب خصوصا

1–1 تأمين المناطق التلّيّة المحتلّة

لعلّ أهمّ هدف عملت على تحقيقه إدارة الاحتلال الفرنسيّ من خلال سعيها لاحتلال الصحراء الجزائريّة، هو تأمين المناطق الشماليّة المحتلّة، ذلك أنّ الصحراء كانت إقليما "ما يزال خارج السلطة الاستعماريّة المباشرة. لقد سبق للفرنسيين أن نصّبوا خلفاء وقيّادا على الأبيض سيدي الشيخ، والأغواط، وتسرّبوا إلى تيارت، وبسكرة، وتراسلوا مع حكام تقرت، وغيرها. ونلاحظ أن ورقلة وميزاب وسُوفْ كانت ما تزال خارج هذه الاتصالات. ومن ثمّة كانت مطمعاً للثائرين الذين يبحثون عن نقطة ارتكاز ينطلقون منها لمحاربة العدوّ الذي أخذ يستقرّ في الشمال. ومن أولئك الثوّار الطموحين: محمد بن عبد الله المعروف بشريف ورقلة" (سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1992، صفحة 354).

كان الثائرون على الاحتلال يتزوّدون من المدن الصحراويّة بكلّ المستلزمات الضرورية لاستئناف المجابهة، ويبيّن هذا بوضوح تقرير لقيادة الجيش الفرنسي بالجزائر، حول التطوّرات التي شهدتها سنة 1853 في الصحراء حيث جاء فيه: "هذا الجزء من الجزائر الذي شكّل دائما معقلا للتآمر علينا، وملجأ لمثيري الاضطراب الذين يفسدون السكينة على التلّ". ثم يضيف بخصوص سنة 1853: "قسم كبير من لرباع أولاد نايل أعلنوا استسلامهم، والعديد من زعماء الأهالي

طلبوا الأمان"، كما "وصل إلى الجزائر ممثّلان إثنان لزعيم تقرت". أمّا بخصوص بني مزاب فقد بيَّن نفس التقرير أنّ المزابيّين انقسموا إلى فريقين أحدهما مع عقد المعاهدة والآخر ضدّه، وفي إطار التحضير لعقد المعاهدة ذكر التقرير قيام القائد العسكري على الأغواط بعدة زيارات لمنطقة وادي مزاب.(ANOM 1H10 AADA, 13-01-1853) .

وفي تقرير آخر صادر من مقاطعة معسكر خاص بتقييم الأحداث التي شهدتها سنة 1853، جاءت التوصية بضرورة السيطرة على المنطقة الاستراتيجيّة التي تسمح بمراقبة المقاومة ضد الاحتلال (ANOM SMCT, 1853)، وهي طبعا المناطق الجنوبية لكلّ المجالات التي تمّ احتلالها، ذلك أنّها تعتبر ملجأ مفتوحا لكلّ مُلتجِئ.

1–2 السيطرة على وادي مزاب، أحد أهمّ مراكز تموين الثوار، خاصة "شريف ورقلة" محمد بن عبد الله

بقراءة التقارير العسكريّة المتعلّقة بسنة 1853، وكذلك كتابات العسكريّين الفرنسيّين، يتبيّن بوضوح حرص إدارة الاحتلال على السيطرة على هذه المراكز نظرا لأهميتها الاستراتيجيّة، حيث كان شريف ورقلة محمد بن عبد الله يتردّد على منطقة وادي مزاب ويتلقّى الدعم منها، وذلك بالرغم من رفض بني مزاب إعلان الولاء له بشكل صريح، وهذا على اعتبار أنّ حالهم يختلف عن حال البدو، فهم لا يمكنهم تَرك مُدُنهم في حال إعلان فرنسا الحرب عليهم، لذلك فقد رفضوا أن يعطوها الفرصة لإدانتهم، كما أنّهم طلبوا من الشريف الاكتفاء بالدعم اللوجيستيكي دون الإعلان عن تأييدهم له صراحة، ولعلّ هذا هو جوهر الاختلاف في وجهة النظر مع الشريف، وهو الموقف الذي رصدته المصادر الفرنسيّة وكانت إدارة الاحتلال على بيّنة، وهنالك من الباحثين من توقّف عند هذا الموقف—دون تفسيره– في مروره على الموضوع. ورغم هذا الاختلاف، إلاّ أنّ الشريف –مثلما يظهر من تطوّر الأحداث– آثر عدم إجبار المزابيّين بالقوّة على السير معه عسكريّا، خاصّة وأنّ أسواقهم وأبوابهم لم تُغلق في وجهه، ففي سنة 1894 كتب مانجان (Mangin) أنّ الشريف في شهر جانفي 1852 حصل في مزاب على دعم عسكريّ هامّ (**Mangin, 1894**)، كما أنّه "قضى الصيف في مزاب يستعدّ لذلك [افتكاك الأغواط]" (سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1992، صفحة 359).

وتؤكّد هذا الأمر أيضا، المعلومات الاستخباراتيّة التي قدّمها الملازم الأوّل القائد على البيّض (**Géryville**) والموجّهة من قيادة عمالة وهران إلى الحاكم العام على الجزائر في 01 أفريل 1853، وفيه: "بيّن في تقاريره الأخيرة، حالة الغليان التي يعيشها وادي مزاب من جرّاء قرب فرض السيطرة الفرنسيّة عليه". وهذه الحالة تدلّ في نظره على حالة عامّة من عدم الرضى بدليل "الحماية المفتوحة التي حظي بها شريف ورقلة هنالك [في مزاب]" (**ANOM 1H10 GDCPO, 01–04–1853**)

وقد أرفق قائد العمالة مراسلته إلى الحاكم العام بملخّص لمراسلة كانت قد "وصلت في الحين" في "01 أفريل على الساعة 04 مساء" من طرف الكولونيل ديريو (Durieu) وهي مؤرّخة بـ"30 مارس"، أرسلها من "عقلة سيدي عبد الرحمان (26 كيلومتر بعد فرنده)" يُعلِم فيها بأنّ الملازم الأوّل القائد على البيّض قد حصل على معلومات حول محمد بن عبد الله: "فحواها أنّ وادي مزاب أصبح مواليا للشريف". ورجّح صاحب التقرير بأنّ الذين اتّصلوا بالشريف كان غرضهم هو الضغط على الطرف الذي كان يتفاوض مع قوّات الاحتلال "لمنعه من الخضوع لشروطنا". ذلك أنّ وادي مزاب كان

منقسما بين إعلان رفض السيطرة الفرنسيّة مهما كلّف الأمر ذلك، وبين الذين رأوا أن يخضعوا لقوات الاحتلال شكليّا على أن يبقى الحال على ما هو عليه عمليّا في التعامل مع الثائرين على فرنسا وفتح أسواق مزاب لهم، وكان من متزعّمي الرأي الأوّل الشيخ محمد بن يوسف اطفيش الشهير بـقطب الأَيمة وهو آنذاك أبرز علماء وادي مزاب (1237هـ/1821م – 1332هـ/1914م) (مؤلفين، 2000، صفحة 399).

2– استراتيجية الاحتلال الفرنسي للسيطرة على وادي مزاب وفرض معاهدة 29 أفريل 1853

لتحقيق الأهداف المذكورة ولعدّة اعتبارات سيأتي بيانها، رأت إدارة الاحتلال أنّ تتّبع سياسة خاصّة للسيطرة على وادي مزاب تختلف عن تلك التي اتّبعها في السيطرة على مناطق أخرى، ويمكن استخلاص هذه السياسة من خلال تقرير للحكومة العامة بالجزائر موجّه إلى وزير الحرب الفرنسي في باريس، والمؤرخ بـ 20 جانفي 1853، حول طبيعة النظام الذي كانت فرنسا تفكّر في فرضه على منطقة مزاب، وبنود الاتفاق أو المعاهدة التي يجب عقدها معهم، وكذلك الاستراتيجيّة التي يُنصح باتّباعها للسيطرة على المنطقة مع تبيين أهميّة السيطرة عليها ووجوبها آنذاك:

"إنّ زجّ عدد كبير من الجنود إلى هذه الواحات النائية أمر غير ضروريّ، وهذه المعاهدة [مع المزابيّين] سوف تضمن الأمن لفرنسا في الجهة الجنوبيّة"، كما أنّها "تسمح بإغلاق آخر ملجئ تبقّى لمثيري الاضطرابات (**agitateurs**)"، فضلا عن "استفادة تجارتنا من ما يمكن أن يمنحه له هذا البلد" (**ANOM 1H10 GGA, 20–01–1853**).

وعليه فقد رأت إدارة الاحتلال أن ترغم بني مزاب على الخضوع لسيطرتها بعدما تبيّن لها أنّهم غير متّفقين على ذلك، بحيث تفرض عليهم الضغط عن طريق تهديدهم بشنّ حملة عسكريّة عليهم، وهو ما نصح به الجنرال القائد على الجزائر العاصمة (Division d'Alger) في تقريره الشهريّ الذي وجّهه إلى الحكومة العامّة بالجزائر وبيّن عدم التجاوب مع الأمر من طرف بني مزاب، وممّا جاء فيه في هذا الصدد: "بنو مزاب من جانبهم، لا يبدو أنّهم متجاوبون معنا. ضمُّهم متأخّر جدّا. يمكن أن نعجّل الأمر، وذلك عن طريق وضعهم دائما تحت تهديد الحملة العسكريّة (ghazia). قضيّة بني مزاب تستحقّ أن تحظى باهتمام السلطات العليا من كلّ الجوانب" (**ANOM 1H10 GCDA, 10–04–1853**).

وفي نفس السياق، يبدو أنّ الانتصار الذي حقّقته قوّات الاحتلال بالسيطرة على مدينة الأغواط –التي يتواجد بها المزابيّون بأعداد معتبرة– كان ورقة ضغط أخرى لصالح الفرنسيّين في التفاوض مع بني مزاب حول مسألة خضوعهم والتي أصبحت مسألة وقت فقط، مثلما يؤكّده تقرير تقييمي للحكومة العامة بالجزائر، جاء فيه ما يلي: "إنّ احتلالنا للأغواط يهدّدهم بِشكل جِدّي". (**ANOM 1H10 GGA, 30–01–1853**).

وبالحديث عن المفاوضات التي جرت بالأغواط بين ممثّلي بني مزاب ودوبراي (Dubarail)، كان الطرف الفرنسي يتفاوض وفق التعليمات التي أوصى الحاكم العام على الجزائر بالتركيز عليها، وهي حسب تقرير الحكومة العامة لشهر أفريل 1853 تدور أساسا حول محاولة إقناع المزابيّين بأهمّية وجدوى الخضوع للسلطة الفرنسيّة، لاسيّما من الناحية

الاقتصاديّة وذلك بتأمين مصادر رزقهم التي تأتيهم عن طريق تجارة القوافل وهو ما عبّر عنه التقرير بتأمين "العلاقات التجاريّة من السطو والإغارة" (**ANOM 1H10 GCDA, 30–04–1853**).

كانت إدارة الاحتلال تحاول أن تستغلّ التوتّر الذي عرفته العلاقات بين القوى المحليّة في مختلف مناطق البلاد بعد حلول الاحتلال بها، حيث وقعت العديد من الخلافات القبليّة التي ترصدها مصادر المرحلة، منها على سبيل المثال ذلك الصراع المرير بين كلّ من صفّ آل بوعكاز وآل بن قانه، وما وقع نتيجة ذلك من عمليّات سطو وإغارة، وقد عبّر عن ذلك لويس رين (Rinn) بما يلي: "بقي حلف كلٍّ من بوعكاز وبن قانا خصمين يرفضان التصالح بينهما، وظلّا متنافسين كشأنهما من ذي قبل، وعادت هذه المنافسة بالخراب والدمار على المنطقة وبكثير من المآسي" (رين، 2013).

وفي الواقع فإنّ حلول الاحتلال الفرنسي على المنطقة كان السبب الرئيسيّ في تجدّد الصراعات القبليّة في مناطق عديدة من البلاد، ذلك أنّها كانت تقرّب طرفا على حساب آخر، ومن جهتها كانت بعض القبائل والعائلات تتسارع للتحالف مع فرنسا ليس خدمة لها بقدر ما كان استقواء على الطرف المنافس، فعلى سبيل المثال: "لم يتقرّب فرحات بن سعيد زعيم عائلة بوعكاز من الفرنسيّين للتعاون معهم بقدر ما كان يرمي إلى الانتقام من الحاج أحمد باي وبوعزيز بن قانه اللذان يعتبرانهما من أكبر أعدائه" (هواري، 2009، صفحة 80).

وبالعودة إلى بني مزاب، وهم أهل حضر كما هو معلوم، فإنّ تجارتهم كانت تحت رحمة القبائل المتحكّمة في الطرق التجاريّة، وبالتالي وبعد سيطرة سلطة الاحتلال على المناطق التي تقع شمال وادي مزاب، تكون قد ضمنت ورقة ضغط هامّة. ويبدو أنّ إدارة الاحتلال كانت من خلال مفاوضاتها تسعى إلى استغلال هذه الورقة لصالحها، لتدفع المزابيّين إلى الدخول في صفّها وبالتالي كسب حيادهم على الأقلّ، وذلك ما يؤكّده ما جاء في تقرير للحاكم حيث يُظهِر فيه بوضوح كيف أنّ "السيطرة على منطقة مأهولة من طرف سكان مثابرين وتجّار، لا ينبغي النظر إليه على أساس الأرباح الماليّة التي ستجنيها المستَعمَرة، بل ربح حليف لها" (**ANOM 1H10 GGA, 07–05–1853**)، وذلك طبعا بإبعادهم عن دعم حركة المقاومة عن طريق إحراجهم أمام الثوّار الذين كانوا يجوبون الصحراء ويتردّدون على مدنهم.

وفي هذا الصدد يقول سعد الله: "لجأ الفرنسيّون بعد احتلال الأغواط عسكريّا إلى اتّخاذ أسلوب جديد في المعاملة مع بعض الجزائريّين وهو نصب حماية تضمن للطرفين واجبات وحقوقا معيّنة دون اللجوء إلى الحرب. ومن ذلك الاتفاق الذي وقع بين الفرنسيّين وبين أهل مزاب في 19 [29] أفريل 1853" (سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1992، صفحة 359).

ويضيف سعد الله بأنّ فرنسا ضغطت على بني مزاب وهدّدتهم، وكانت ترى بأنّه يكفي "بأن تغلق طرق التجارة مع الشمال في وجه المزابيّين، وليس هناك حاجة إلى أخذ الرهائن من مواطنيهم في الشمال عند الخطر. ولكن هذا الاتفاق لم يكن له، كما سنرى أي معنى تقريبا، ما دام الفرنسيون أنفسهم قادرين على تمزيقه عند الحاجة، كما حدث سنة 1882، ولكنه على كلّ حال كان أسلوبا جديدا في التعامل مع بعض الجزائريّين، لكسب الوقت فقط وتحييد بني مزاب في وجه ثورة الشريف.

ولم تمض إلاّ حوالي سنة على الاتّفاق المذكور حتى استعمل الفرنسيّون القوّة ضدّ تقّرت ونواحيها. فقد ظهر الشريف بهذه المدينة عند صديقه سلمان الجلابي الذي أصبح الحاكم (السلطان) لتقرت، كما عرفناه. ولعلّ سلمان هذا كان يطمح إلى توقيع اتّفاق مع الفرنسيّين شبيه بالاتفاق السابق مع المزابيين. فقد نسب إليه الفرنسيون رسالة وجهها إلى راندون بتاريخ 1271-1854 يبدي فيها استعداده للتعامل مع فرنسا. ويذكر فيرو أنّ الرسالة وصلت متأخّرة لأنّ الحملة ضد تقرت كانت على قدم وساق" (سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1992، صفحة 360).

3- دوافع بني مزاب لعقد معاهدة 29 أفريل 1853 مع فرنسا

الدافع الأول الذي جعل المزابيّين يرضخون لشروط الفرنسيين هو التهديد العسكريّ الذي تعرّضوا له، وهو ما دفعهم إلى اتّخاذ أيّة وسيلة لإيقاف زحف القوّات الفرنسيّة وذلك بإعطائها عهد الأمان، فحسب معلومات استخباراتيّة فرنسيّة كشفت عنها مراسلة من الجنرال حاكم قسنطينة إلى الحاكم العام على الجزائر بتاريخ 12 جانفي 1853، جاء فيها تبيان أغراض بني مزاب من عقد المعاهدة مع فرنسا وذلك بعد كشف أحد المخبرين لفحوى اتّصالهم بقائد المقاومة بالأغواط، فعندما "اتّصلوا بـــبن شهرة قائد لرباع، وبيّنوا له الوضعيّة الصعبة التي أصبحوا عليها بعد السيطرة على الأغواط، وأنّ فرنسا بعد هذا الاحتلال سوف تتّجه نحو الجنوب، وجدوا أنّ أفضل وسيلة لإيقاف هذا التقدّم هو إعلان التبعيّة لها" (**ANOM 1H10 DC, 12-01-1853**).

وبالفعل، فقد التزم بنو مزاب لفرنسا –كما سيأتي- بعدم التعاون مع أعدائها، ولكن كان الأمر شكليّا، وذلك بإعلانهم عدم المتاجرة مع الثوار بالسلاح في أسواقهم التي كانت مراكز هامّة للمتاجرة بهذه المادّة. ويبدو أنّ إدارة الاحتلال قد اطمأنت للأمر في البداية، ولم تتوقّع أن يخادعها بنو مزاب، لكن هذا الأمر سيتغيّر لاحقا بعد انكشاف الأمر.

الدافع الثاني الذي جعل بني مزاب يرضخون لشروط الفرنسيّين، هو التهديد أو الحصار الاقتصادي الذي شنّه الفرنسيّون على وادي مزاب بعد احتلالهم للأغواط، حيث يقرّ بذلك بوضوح الحاكم العام على الجزائر في تقريره المرسَل إلى المارشال فايون (Vaillant) وزير الحرب: "إنّ رفض الشروط [من طرف بني مزاب] سيشكّل معوّقا كبيرا لعلاقاتهم التجاريّة، لأنّهم مجبرون على المرور عبر الأغواط وأخذ الإذن من قائدها. الأوامر التي أصدرتُها في هذا الشأن تهدف إلى حدّ تجارة الوادي على موادّنا المصَنّعة، ومنع وصول المواد الغذائيّة القادمة من التلّ، والضروريّة جدّا بالنسبة لبني مزاب" (**ANOM 1H10 GGA, 30-03-1853**). يبدو أنّ هذا الأسلوب قد تعوّدت سلطات الاحتلال على اتّباعه، أي تضييق الخناق الاقتصادي، ففي تقرير للقائد العسكري على الأغواط دوبراي، يذكر فيه بأنّه بعد الاستجابة لطلب قبائل من لرباع والنوايل والتي أصبحت تحت السيطرة الفرنسيّة ودفع ما يجب عليها من فروض "سُمِح لها بالتوجّه لشراء الحبوب من الشمال" (**ANOM 1H10 CSL, 15-03-1853**). وقد فعلت سلطات الاحتلال نفس الشيء مع سكان وادي سوف الذين عاقبتهم على دعمهم لثورة محمد الشريف حيث أجبرتهم على الاستسلام وذلك بغلق أسواق الزاب في وجههم فلم يجد هؤلاء بدّا من الخضوع لفرنسا.

4–عقد معاهدة 29 أفريل 1853، وعدم التزام المزابيين بها

لجأت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر في عدّة مناسبات إلى أسلوب المعاهدة والمهادنة كلّما كانت بحاجة إلى ذلك لمواجهة التحدّيات التي واجهتها لاسيّما في القرن التاسع عشر، وكانت كلّما قضت مصلحتها منها تلجأ إلى إلغائها، مثلما حدث مع معاهداتها مع الأمير عبد القادر.

فرضت القوّات الفرنسيّة ضغطا عسكريّا على منطقة وادي مزاب، وذلك تحديدا قبل وخلال فترة مناقشة عقد المعاهدة محليّا، مثلما يكشفه تقرير قيادة الجيش الفرنسيّ بالأغواط(**ANOM 1H10 AAEMGSM, 15-04-1853**) ، حيث تقدّمت القوّات الفرنسيّة والمشكَّلة أساسا من فرقة من "القوم (Goum)" بتعداد 150 فارس على مدينة بريان، وكانت تتابع عن كثب تطوّرات الأمور بالمنطقة، حيث كان النقاش على أشدّه بين الطرفين المؤيّد والمعارض لعقد المعاهدة، هذا الأخير المتشكّل أساسا من "الطلبة" أو العزابة –وهي أعلى هيئة دينيّة–، لكن حسب نفس التقرير فإنّ الأمر الواقع سيفرض منطقه على السكان المحلّيّين.

وبالفعل فقد شهد وادي مزاب في فترة مناقشة قبول عقد المعاهدة من عدمه انشقاقا بين الهيئات المسيّرة للمجتمع، وحسب المصادر الأجنبيّة وكذلك المحليّة فإنّ الانشقاق برز بين هيئة "العوامّ" وهم ضمّان العشائر أو كبارها والذين قَبِلَ أغلبهم على ما يبدو بعقد المعاهدة، مقابل رفض هيئة العزابة والتي بنَت موقفها على أساس وجوب الجهاد ضد الكافر ومحاربته، ولكن موقف العوامّ كان يقوم على تجنّب الهلاك المحدق بالمنطقة إذا تمّت المواجهة المباشرة مع القوّات الفرنسيّة، فضلا عن أنّ أغلب شباب بني مزاب كانوا في التلّ، ولم يكن في مزاب إلاّ عدد قليل منهم يكفي للدفاع عنها.

ومن جهتها فقد بادرت سلطات الاحتلال بخطوات عمليّة لتجسيد المعاهدة، ففي مراسلة بتاريخ 24 جانفي 1853 من الحاكم العام الكونت راندون (Randon) إلى جماعات بني مزاب، جاء فيها بوضوح بيان ما تريده فرنسا من هذه المعاهدة ألا وهو خضوع المزابيّين لسلطتها، وممّا جاء في المراسلة: "إنّ الأمر لا يتعلّق بعقد اتّفاق تجاريّ بين الطرفين" مثلما كان ممثّلو بني مزاب يتفاوضون عليه مع الحاكم العسكري في الأغواط حسب ما كشف عنه نفس التقرير، وهذا يُظهِر بوضوح أنّ بني مزاب كانوا يحاولون التملّص من الشرط الفرنسي الأساسي وهو عدم فتح أسواقهم للثائرين على فرنسا. لكنّ إصرار الحاكم العام، ووتهديده المبطَّن عندما طرح قضية "أمن تجارة بني مزاب في الشمال"، قد عجّل بخضوع بني مزاب للشروط الفرنسيّة رغم المعارضة الشديدة التي أبداها قسم معتبر منهم.

عرض الحاكم العام على بني مزاب مقابل المعاهدة معهم حماية تنقّلاتهم في الشمال قائلا: "إذا التزمتم بهذا، فإنّنا سنعدّكم من بين خدّامنا، وحمايتنا ستتبعكم أينما حللتم في أسفاركم بين ربوع قبائلنا، وخلال إقامتكم في مدننا". كما تعهّد الحاكم العام بعدم فرض "الجُمرك" على تجارة المزابيّين ما عدا المتاجرة مع تونس والمغرب، وعدم التدخّل في شؤونهم الداخليّة وإبقائهم على الحالة السابقة التي كانوا عليها في هذا الشأن. وبالمقابل يدفع بنو مزاب الضريبة السنويّة التي كانوا

ملتزمين بدفعها للبايليك، ولا تتدخّل إدارة الاحتلال إلاّ عندما يتعلّق الأمر "بالأمن العام للفرنسيّين أو للقبائل الموالية"، وكذلك اشترط غلق أسواق مدن مزاب في وجه العرب المعادين لفرنسا.

ثم نصح المزابيّين بالتفكير جيّدا في مصلحتهم، وأمهلهم مدّة شهرين لاتّخاذ القرار، وختم رسالته بالتهديد قائلا: "إنّ فرنسا لديها القوّة الرادعة بين يديها لتنفيذ ما تريده ممّا تراه عادلا ومنصفا، وقد أثبتت ذلك على أبوابكم، بالأغواط. فكّروا في أنّ قضيّة خضوعكم متعلّقة بتجارتكم وثروة أبنائكم التي ترسلونها إلى مدننا، نحن لسنا بصدد استعطافكم، لكن هؤلاء هم إخوانكم وراضون بما تفعلون، كما أنّ عدد الأروبيّين والعرب الذين يطلبون أخذ مكانهم وصناعتهم كبير. إذا بقيتم صامتين اتّجاه هذه الشروط، ستتحمّلون وحدكم المآسي التي ستتبع ذلك" (**ANOM 1H10 GGA, 24-01-1853**).

لعلّ الجملة الأخيرة من الرسالة تزيل كثيرا من الغموض الذي طالما ألقى بظلاله على معاهدة أفريل 1853، حيث أنّ إلحاح الإدارة الاستعمارية على الحصول على إجابة واضحة من بني مزاب يثبت بوضوح أنّ الفرنسيّين هم من بحث عن عقد المعاهدة وليس المزابيّين الذين لم يملكوا سوى القبول أو المواجهة التي كانت تعني الانتحار !

وبالرغم من ذلك فقد انقسم المزابيّون بين مؤيّد ومعارض لعقد المعاهدة، وفي ظروف تجهل الكثير من حيثيّاتها تمّ ترجيح إعلان الخضوع لفرنسا على أن يكون ذلك شكليّا، حيث تبقى المنطقة مفتوحة أمام الجميع رغم ما تشكّل هذه المراوغة من مخاطر، لاسيّما بسبب الحضور المستمرّ للشريف محمد بن عبد الله في مزاب، وهو ما يؤكّده تقرير وزير الحرب الفرنسي حول هذه القضية بالتحديد في تقريره الهامّ الذي وجّهه إلى الإمبراطور، مُقَيِّما فيه الوضع في الجزائر سنة 1853، والمؤرَّخ في 21 ماي 1853 (**ANOM 1H10 MMG, 21-05-1853**).

وفي 13 رجب 1269هـ الموافق لـ 22 أفريل 1853 تمّ حسم الأمر في مزاب، وتمّ الاتفاق مع السلطات الفرنسية يوم 29 أفريل من نفس السنة في الأغواط، وقد مثّل سكان وادي مزاب وفد عن القرى السبع، أمّا الفرنسيّين فمثّلهم الرائد دوباراي (Dubarail)، ونصّت المعاهدة على مسؤوليّة فرنسا في سلامة تجارة وتنقلات الميزابيّين في التلّ، واحترام معتقداتهم الدينيّة، وأن لا تتدخّل مطلقاً في شؤونهم الخاصّة إلاّ إذا تعلّق الأمر بفرض الأمن العامّ مثلما جاء في المعاهدة: "إنّنا لا نريد بأيّ صفة التدخّل في أموركم الداخليّة وأنّكم ستبقون من هذه الناحية مثلما كنتم في الماضي، إنّنا لا نشتغل بأعمالكم إلاّ إذا مسّت السلامة العامّة". كما يُترك للمزابيّين حريّة تقسيم القسط الذي تتحمّله كلّ مدينة من الضريبة السنويّة التي يدفعونها، وهي نفس الضريبة التي كانوا يدفعونها من قبل: "واللّزمة التي تدفعونها للبايليك كلّ سنة تجمعونها بأنفسكم وتفرضونها كما شئتم ولا يأتيكم مخزن ولا مخازني من عندنا ولكن كلّ عام في اليوم الذي نأمركم به في الأغواط". (حاج محمد، 1951، صفحة 78). كما نصّت المعاهدة أيضا على وجوب غلق أسواق المنطقة أمام الثائرين على فرنسا، وهو ما لم يتمّ الالتزام به كما سيأتي لاحقا، في حين لا تتدخّل الإدارة الفرنسيّة في أيّ شأن من شؤون المنطقة. وبهذا فقد انتزعت السلطات الفرنسية من الميزابيّين حرّيتهم الخارجيّة خوفاً من تآمرهم عليها مع القبائل الثائرة،

وهو أقصى ما كانت إدارة الاحتلال تبحث عنه، وبتصفّح التقارير العسكريّة الخاصّة بسنة 1853 يبدو واضحا الشعور بتحقيق انتصار كبير بالسيطرة على منطقة وادي مزاب.

هنالك نصوص عديدة تؤكّد أنّ معاهدة 29 أفريل 1853 كانت عبارة عن "حماية" حقيقيّة باعتراف الفرنسيّين أنفسهم أمثال الجنرال مينيي (**Meynier, 1930, p. 09**) أحد كبار القادة العسكريين في الجنوب، حيث أكّد بأنّ المعاهدة أقرّت الحماية الفرنسيّة على مزاب بأتمّ معنى الكلمة، وهو ما أتاح للمزابيّين طيلة فترة الاحتلال اللّجوء إليها والاحتجاج بها في كلّ ما يتعلّق بوضعهم الخاصّ، وكذلك في كلّ مطالبهم المتعلّقة بتجاوزات السياسة الاستعماريّة في حقّهم (**Mozabite, 1924, p. 13**).

5–موقف إدارة الاحتلال من عدم التزام بني مزاب بالاتفاق: فرض السيطرة العسكرية المباشرة

لم يكن أمام بني مزاب خيار غير الخضوع لتهديدات الفرنسيّين، خاصّة وأنّهم ليسوا سكان بادية بل حضَر يصعب عليهم ترك مدنهم التي أسّسوها منذ قرون بعيدة. ومن جهتها كانت إدارة الاحتلال الفرنسي تدرك بأنّ بني مزاب إنّما عقدوا المعاهدة معها لضمان البقاء بعيدا عن مراقبتها المباشرة، ولذلك فقد عملت على استغلال أوّل فرصة تُتاح لها للقيام بحملة عسكريّة على المنطقة ووضع مركز عسكري قارّ، ذلك أنّها لاحظت تردّدهم في الموافقة على شروطها، لاسيّما الجانب الماديّ منها والذي نصّ على دفع الضريبة الماليّة السنويّة، وهذا ما يكشفه تقرير القيادة العسكريّة لعمالة الجزائر والخاصّ بشهر نوفمبر 1853 حول التطوّرات السياسيّة والعسكريّة في مختلف المقاطعات التابعة لعمالة الجزائر، ففي صدد الحديث عن الحملة العسكريّة التي قامت بها القوّات الفرنسيّة المشكَّلة أساسا من فرقة "القوم الخاصّة بالعمالة مدعومة بفرقة صغيرة بقيادة الرائد دوباراي (Du Barail) ، وبفضل تقدّمه الكبير إلى الأمام تمكّن من اكتشاف ثورة في الرأي العام لدى بني مزاب". والمقصود بالثورة هنا على ما يبدو هو القلق الكبير والاضطراب من جرّاء قُرب وصول السيطرة العسكريّة الفرنسيّة إلى المنطقة. وكان من نتائج هذه الحملة أن "تمكّن القائد الأعلى في الأغواط من الدخول إلى المنطقة، واستخلاص الضريبة المفروضة على كونفدراليتها" (**ANOM 1H10 AADA, 09–12–1853**)

ومع مرور الزمن، وتمكّن إدارة الاحتلال من السيطرة على مناطق واسعة من شمال الصحراء الجزائريّة، جاء الدور على منطقة مزاب لبسط السيطرة المباشرة عليها، لكن ما هي الأسباب والدوافع الأساسيّة التي فرضت ضرورة السيطرة على هذه المنطقة؟

نشرت الجريدة الرسمية "المبشر" (Le Mobacher) نصّ التقرير الذي أرسل به كلّ من وزير الحرب ووزير الداخلية الفرنسيّين إلى رئيس الجمهورية الفرنسيّة في 21 ديسمبر 1882(**ANOM 1H10 MIMG, 1853**) (ملحق 01) عشيّة السيطرة المباشرة على منطقة مزاب، جاءت في بدايته معلومات مهمّة حول منطقة مزاب، منها تعريف بلاد الشبكة بِقُراها السبعة المشكِّلة لها، وهي كلّ من: غرداية، مليكة، بنورة، بن يسقن، العطف، بريان والقرارة، وذكر التقرير عدد السكان الذين يقطنون هذه البلاد وهو "حوالي 40000 نسمة"، ويملكون حوالي "200000 نخلة".

يدفع بنو مزاب بمقتضى معاهدة 1853 "ضريبة اللزمة السنويّة المقدّرة بـ45000 فرنك. وبالمقابل فإنّ الحكومة العامّة بالجزائر لا تتدخّل في إدارة الشؤون الداخليّة لبني مزاب (...) وأن تتركهم يتصرّفون وفق عاداتهم وأعرافهم"، وتترك لهم "حريّتهم التجاريّة" مقابل "ألاّ يتعاونوا مع مثيري الاضطرابات".

ويبيّن التقرير أنّ هذه المعاهدة لم تُثِر أيّ ردود فعل سلبيّة في البداية، لكن الأمر تغيّر بشكل واضح، بحيث يرى التقرير بأنّ الحريّة المطلقة التي تُركت لمنطقة مزاب مقارنة بالمناطق المحيطة بها أصبحت تشكّل حرجا كبيرا لفرنسا. كما بيّن التقرير ضرورة وضع حدّ لهذه الحريّة التي أدّت من جهة إلى تطورّ النزاعات الداخليّة وتفاقمها داخل مزاب، "ومن جهة أخرى، فإنّ الحريّة التجاريّة التي تركنا مزاب يتمتّع بها قد أدّت إلى تحويل المنطقة إلى مستودع للتهريب، وورشة واسعة لصناعة البارود"، طبعا كان المستفيد الأول منها هم الثائرون على فرنسا في ربوع الصحراء الجزائريّة.

كانت صناعة بارود الحرب رائجة في الصحراء، فعند حديثه عن مزاب تطرّق ابن الدين الأغواطي في رحلته عن صناعة البارود، حيث يُحضّر من "تراب من الأرض أو من الملاط في القرى المهدّمة. وهذا التراب الذي كان في الأصل مادة مالحة يوضع في ماعون ويصبّ عليه الماء، بنفس الطريقة التي يعالج بها الرماد عند صناعة الصابون. ثم يغلى الماء إلى أن يصبح خاثرا، ثم يؤخذ رطل منه ويخلط مع أربعة أرطال من الفحم المستخرج من شجرة الدفلى. وهذه العناصر تخلط جميعا في غضون أربع ساعات فتصير بارودا، وفي الصحراء منجم عظيم من الرصاص والعرب يأتون منه بكميات كبيرة لبيعها (...) وهو يقع في شرق أولاد نايل" (سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، 1990، صفحة 254).

وبالتالي فقد حان الوقت حسب التقرير "للسيطرة النهائية على بلدهم [مزاب]" كغيرها من المناطق التي تمت السيطرة عليها. ويهدف الحاكم العام للجزائر وكذلك الجنرال قائد الفيلق 19 من وراء ذلك أيضا إلى تكوين مركز عسكريّ بغرداية "يضم شبكة مزاب والقبائل العربيّة المحيطة به"، وقد قدّم كلّ من وزير الحرب والداخلية موافقتهما الكاملة، خاصّة وقد أكّدت تقارير فرنسيّة عديدة أنّ الكثير من الثوّار "لجؤوا إلى بني مزاب" بعد مواجهاتهم مع القوات الفرنسية (**ANOM 1H10 DCDAA, 02-01-1853**)، وهذا أوضح سبب حمل السلطات الفرنسية على إلحاق مزاب بفرنسا من طرف الحاكم العام لويس تيرمان (L. Tirman) (من 26 / 11 / 1881 إلى 18 / 04 / 1891) عن طريق الجنرال دولاتور (De La Tour)، فتمّ إحلال حامية عسكرية وتنصيب مكتب عربي في مزاب للسيطرة عليه بشكل أضمن وهو ما نستقيه من نصّ تصريح 30 نوفمبر 1882(**AMAT, 1888, p. 26**) (ملحق 02)، والذي صادق عليه رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك وهو قريفي (Greffy) (1879- 1887) وذلك في 21 ديسمبر 1882 حيث نصّ على أنّ المزابيّين ولأنّهم لم يلتزموا بما تعهّدوا به في 29 أفريل 1853 بعدم تمويل الثوار، بحيث تركوا أسواقهم مفتوحة أمام الثائرين على السلطات الفرنسيّة، وعليه تُفرض عليهم حامية عسكرية لتراقبهم عن قرب، ولكن مع إبقاء الحماية الفرنسيّة على مزاب وترك أهلها أحرارا في تسيير أنفسهم داخلياً وذلك بالرجوع إلى تعاليم الدين الإسلامي والمذهب الاباضي وفقه مشايخهم (العزابة).

خاتمة :

تعتبر معاهدة 29 أفريل 1853 بين القوات الفرنسية بالأغواط وجماعات بني مزاب إحدى حلقات تاريخ الجزائر المجهولة، بل من المواضيع المظلومة، ذلك أنّ العديد ممّن تعرّضوا لها في بعض الكتابات المتعلّقة بالصحراء لم يتطرّقوا إلى مصادر الموضوع الأساسيّة، واكتفوا بالاطلاع على بعض النصوص بشكل سطحيّ دون النفاذ إلى حيثيّات الأحداث آنذاك، ولعلّ هذا البحث قد كشف عن بعض الحيثيّات الأساسيّة دون التطرّق إلى كلّ جوانب الموضوع نظرا لعدم اتّساع المجال هنا، ويكفي أنّه من أهمّ النتائج التي تمّ التوصّل إليها هنا هو تبيين خلفيّات عقد المعاهدة مع الفرنسيّين وما عقبه، ومنه بقاء بني مزاب على سالف عهدهم في دعم المقاومة في الصحراء خصوصا، وعليه فقد قامت إدارة الاحتلال بالسيطرة العسكريّة المباشرة على وادي مزاب بمجرّد أن توفّرت لها الظروف وكان ذلك في نوفمبر 1882، حيث كانت على وعي تامّ بأنّ بني مزاب قد عقدوا المعاهدة مصلحيّا فقط، وأنّهم كانوا مجبرين على عقدها ليس إلاّ مثلما تبيّنه تقاريرها العسكريّة خصوصا. فبعد عقد المعاهدة مباشرة، وفي تقريره الخاص بالنصف الأول من شهر ماي سنة 1853 عبّر قائد الجيش الفرنسي الذي أمضى المعاهدة بالأغواط من الطرف الفرنسي عن النتائج الإيجابيّة التي يمكن جنيها من جرّائها، بالقول بأنّ ذلك "سيكون له أثر على الاستقرار في البلد، فالتاريخ علّمنا أنّه من الصحراء تأتي التمرّدات insurrections"، خاصّة وأنّ مناطق عديدة تظلّ مصدرا للمشاكل بالنسبة للاحتلال، وبالتحديد منطقة ورقلة، بتواجد الشريف محمد بن عبد الله. لكن وفي هذا الصدد بيّن صاحب التقرير تخوّف إدارة الاحتلال بالجنوب من عدم وضوح موقف بني مزاب اتجاه فرنسا، حيث أنّهم "لم ينضمّوا بشكل صريح franchement"، ممّا يجعل منها منطقة غير مأمونة الجانب، ويثبت ذلك من خلال تعجّبه من عدم دعم بني مزاب لقوّات الاحتلال في الحرب ضدّ الشريف محمد بن عبد الله رغم اختلافهم معه! (**ANOM 1H10 AAEMG, 14-05-1853**). وهذا ما دفع فرنسا إلى السيطرة المباشرة على وادي مزاب لضمان التحكم فيه.

الملاحق:

الملحق 01: صور لمقاطع من التقرير الذي أرسل به كلّ من وزير الحرب ووزير الداخلية الفرنسيّين إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في 21 ديسمبر 1882.

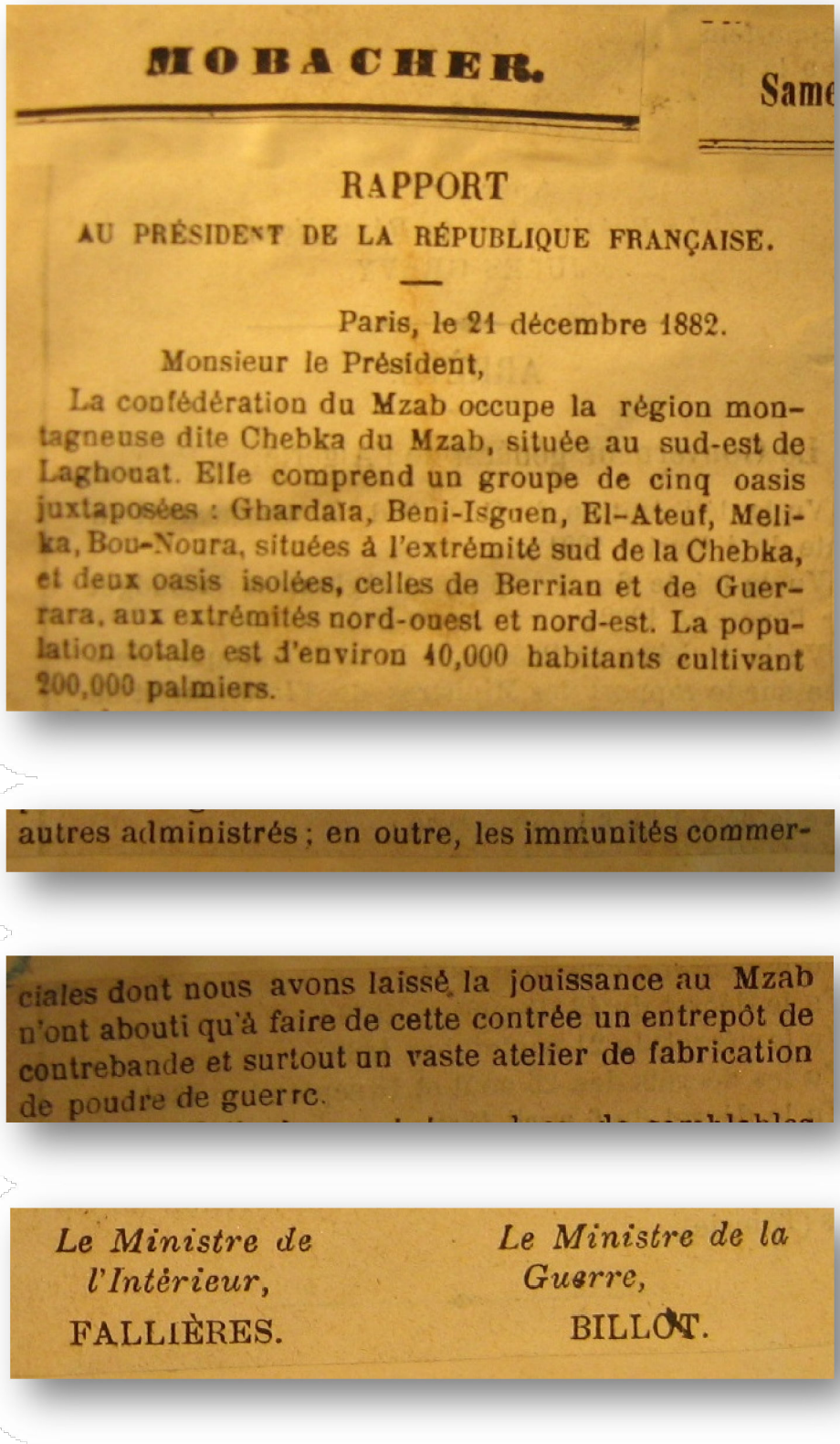

MOBACHER.

Same

RAPPORT

AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

—

Paris, le 21 décembre 1882.

Monsieur le Président,

La confédération du Mzab occupe la région montagneuse dite Chebka du Mzab, située au sud-est de Laghouat. Elle comprend un groupe de cinq oasis juxtaposées : Ghardaïa, Beni-Isguen, El-Ateuf, Melika, Bou-Noura, situées à l'extrémité sud de la Chebka, et deux oasis isolées, celles de Berrian et de Guerrara, aux extrémités nord-ouest et nord-est. La population totale est d'environ 40,000 habitants cultivant 200,000 palmiers.

autres administrés ; en outre, les immunités commer-

ciales dont nous avons laissé la jouissance au Mzab n'ont abouti qu'à faire de cette contrée un entrepôt de contrebande et surtout un vaste atelier de fabrication de poudre de guerre.

Le Ministre de l'Intérieur,
FALLIÈRES.

Le Ministre de la Guerre,
BILLOT.

الملحق 02: نصّ تصريح 30 نوفمبر 1882.

« Habitants du M'zab,

« Lorsqu'en 1853 vous avez fait votre soumission à la France, nous vous avons promis que notre puissante protection vous couvrirait dans vos voyages à travers nos tribus et pendant votre séjour dans nos villes. Nous avons tenu notre promesse ; tous, vous avez apprécié les avantages que procure le fonctionnement régulier de nos institutions. En échange de ces garanties qui vous étaient données et de la liberté qui vous était laissée de régler vous-mêmes vos affaires intérieures, vous vous étiez engagés à maintenir l'ordre dans vos villes et à ne rien faire qui pût porter atteinte à nos intérêts ou à notre politique. Ces engagements n'ont pas été tenus. En proie à l'anarchie la plus complète, le M'zab n'a pas cessé de donner à nos tribus le funeste spectacle de ses désordres et de ses luttes sanglantes. Les villes sont devenues les refuges assurés de tous les malfaiteurs poursuivis par nos lois. Les marchés sont restés ouverts à tous les insurgés du Sud, et ils leur ont fourni en abondance toutes les munitions de guerre.

« Cependant, nous ne vous avons ménagé ni nos conseils, ni notre appui moral, ni les avertissements salutaires. Vous n'avez pas voulu ou vous n'avez pas pu en tenir compte.

« Aujourd'hui appelés par tous ceux qui souffrent de ces désordres, nous venons rétablir chez vous l'ordre, le calme et la sécurité. Tout en resserrant les liens qui déjà vous unissent à la France, nous respecterons vos institutions traditionnelles.

« Nous ne vous imposerons ni aghas, ni caïds, ni cadis arabes, vous conserverez dans la mesure utile vos djemmâas municipales pour vous administrer, et vos chioukhs abadites pour vous rendre justice. Nous affirmerons l'autorité de vos chefs et nous ferons respecter les décisions de vos chioukhs, lorsqu'ils agiront avec équité et justice.

« Mais aussi nous saurons atteindre et frapper ceux qui manqueraient à leurs devoirs, soit vis-à-vis des administrés et des justiciables, soit vis-à-vis du gouvernement de la République Française. »

المصدر: (AMAT, 1888, p. 26)

قائمة المصادر والمراجع بالعربية

أبو القاسم سعد الله. (1990). أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر. لبنان: دار الغرب الإسلامي.

أبو القاسم سعد الله. (1992). الحركة الوطنية الجزائرية. لبنان: دار الغرب الإسلامي.

عمر حاج محمد. (1951). مذكرات ووثائق رسمية عن وادي ميزاب من ناحيته الدينيّة والسياسية والاجتماعية من سنة 1853 إلى سنة 1951. تونس: مطبعة النهضة.

لويس رين. (2013). تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر. الجزائر: دار الرائد للكتاب.

مجموعة مؤلفين. (2000). معجم أعلام الإباضية من القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر (قسم المغرب الإسلامي). لبنان: دار الغرب الإسلامي.

مختار هواري. (2009). سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني 1837–1870. باتنة: جامعة باتنة.

قائمة المصادر والمراجع الأجنبية

1. AMAT, C. (1888). Le M’zab et les M’zabites. Paris: Challamel.
2. ANOM 1H10 AADA. (09-12-1853).
3. ANOM 1H10 AADA. (13-01-1853).
4. ANOM 1H10 AAEMG. (14-05-1853).
5. ANOM 1H10 AAEMGSM. (15-04-1853).
6. ANOM 1H10 CSL. (15-03-1853).
7. ANOM 1H10 DC. (12-01-1853).
8. ANOM 1H10 DCDAA. (02-01-1853).
9. ANOM 1H10 GCDA. (10-04-1853).
10. ANOM 1H10 GCDA. (30-04-1853).
11. ANOM 1H10 GDCPO. (01-04-1853).
12. ANOM 1H10 GGA. (07-05-1853).
13. (20-01-1853). ANOM 1H10 GGA.
14. ANOM 1H10 GGA. (24-01-1853).
15. ANOM 1H10 GGA. (30-01-1853).
16. ANOM 1H10 GGA. (30-03-1853).
17. ANOM 1H10 MIMG. (1853).
18. ANOM 1H10 MMG. (21-05-1853).
19. ANOM SMCT. (1853).
20. Mangin. (1894). Notes sur l’histoire de Laghouat. Revue Africaine .
21. Meynier, O. (1930). La Pacification du Sahara et la Pénétration Saharienne 1852-1930. Alger: Publication du Comité National Métropolitaine de Centenaire de l’Algérie.
22. Mozabite, K. (1924). La Cause Du Peuple Mozabite. Alger: I.M.P. Prolétariat.